رأى جماعة دار العلوم

فى

تقرير حضرة صاحب المعالى احمد نجيب الهلالى باشا وزير المعارف

عن اصلاح التعليم فى مصر

أصدر حضرة صاحب المعالى احمد نجيب الهلالى باشا وزير المعارف تقريرا عن إصلاح التعليم فى مصر تضمن البحث فى كثير من النواحى ذات الشأن فى سياسة التعليم وتنظيمه

وقد نال هذا التقرير عناية عظيمة فى مختلف البيئات التعليمية . وكان حقا على رجال التعليم أن يحلوه المحل اللائق به من الاهتمام

لهذا درسه مجلس إدارة جماعة دار العلوم وأبدى فيه رأيه ثم رفعه رئيس الجماعة الأستاذ نجيب بك حتاته إلى حضرة صاحب المعالى وزير المعارف فلقى من معاليه ترحيبا واغتباطا

وهذا هو رأى الجماعة ننشره فيما يلى :

هذا هو ثانى تقريرين لهما فى ميدان الاصلاح والنهوض بالتعليم فى مصر جليل الأثر . أصدرهما حضرة صاحب المعالى أحمد نجيب الهلالى باشا وزير المعارف المصرية . وكان أولهما التقرير الذى أصدره معاليه سنة ١٩٣٥ عن إصلاح التعليم الثانوى .

ويتجلى فى التقريرين من صدق النظر ، وقوة الحجة ، والهمة الوثابة ، والرغبة الصادقة فى إصلاح التعليم فى مصر . ما يدعو إلى التقدير والاعجاب . ويدل دلالة قوية على الاهتمام بخير هذا الشعب المصرى والعناية بإنهاضه إلى المستوى الرفيع ، عن طريق التعليم وإصلاحه . والثقافه وتنظيمها .

والتقرير الذى ننوه بشأنه الآن هو صفحة خالدة فى حياة الثقافة المصرية ، وكتاب تعليمى ، يرتكز على أحدث الأصول الديمقراطية ، ويرسم لمشكلات التعليم الخطط القويمة الحكيمة ، التى تذلل صعابها وتيسر طريقها . ويضع الأسس الصالحة لجعل التعليم وسيلة للحياة الديمقراطية . التى تحرص عليها الأمم الرشيدة . وعونا على إصلاح حياة الفرد والجماعة فى شتى نواحيها .

يبسط التقرير كل ذلك بأسلوب دعامته الحجة ، وسعة الاطلاع . واليقين الثابت بأن التعليم الصحيح هو أساس النهوض والاصلاح .

١ — فقد جعل التقرير الهدف الذى يتجه اليه التعليم الوصول بالناشئين إلى تلك الغايات السامية التى تحرص الأمم الديمقراطية على تحقيقها فى عصرنا الحديث

وقد تجلى الانتصار لهذه الناحية — ناحية الديمقراطية والمساواة بين أفراد الشعب — فى هذا الدفاع المجيد عن قضية المجانية فى المدارس وانها علاج لحل مشكلات اجتماعية ووسيلة من خير الوسائل لايجاد التوازن الاجتماعى بين طبقات الأمة ، وتخفيف أعباء الحياة عن كثير من أصحاب الموارد المحدودة ، وإنه لدفاع يستحق جليل الشكر .

٢ — ثم أوضح التقرير فى صراحة وقوة ما عليه حالة التعليم فى مصر وفى غيرها وما يؤخذ عليه هنا وهناك من ازدحام المناهج وتكديسها وتنافر أجزائها وتفككها وأشار إلى وجوه الاصلاح فى نظام التعليم واختيار المناهج وتقليل المواد واقتران

التعليم النظرى بالعملى . ويقيننا أن رجال المعارف سيجدون فيما أوضحه معالى الوزير خير مرشد وحافز يوجه الهمم إلى الأخذ فى أسباب الاصلاح فيضاعفون جهودهم حتى يكونوا من خير الأعوان فى إقامة دعائمه وتشييد أركانه .

٣ — وقد نال التعليم الفنى من عناية معالى الوزير حظا موفورا يناسب مكانة هذا النوع من التعليم وحاجة مصر فى نهضتها الى ترقيته وتنشيطه وتوسيع ميدانه وقد عالج التقرير مواطن الضعف فى هذا النوع من التعليم وشرح أسباب الانصراف عنه وأشار الى العلاج العلمى للاقبال عليه وجعله اداة طيبة للثقافة وخدمة الامة فى جميع شئون الحياة

٤ — وكان حظ التعليم الألزامى فى التقرير كبيرا يناسب أهمية هذا التعليم فى الشعب وأثره فى تقويم الأمة . فقد أولاه مزيد العناية ووفاه حقه من البحث وشرح الداء وأرشد إلى الدواء الناجح الذى يجعل من هذا التعليم الشعبى عونا على النهوض بالجيل وانبات أبنائه فى الحضر والريف نباتا حسنا .

وان ما جاء به التقرير من وسائل العلاج لمشكلات هذا التعليم لمن خير الآراء التعليمية السديدة التى تنادى بها التربية الحديثة، بل من خير ما يوجه التعليم فى هذه المرحلة الأولى من الحياة وجهة عملية نافعة ويجعل ما يتلقاه الطفل من ثقافة نابعا من بيئته ومتمشيا مع طبيعته وكفيلا باعداده للحياة جسما وعقلا وخلقا .

وقد عالج التقرير المخاوف التى تساور فريقا من أصحاب المزارع والمصانع والمتاجر وتوجسهم الشر من تعميم التعليم لظنهم أنه سيكون سببا فى تقليل الأيدى العاملة فى الحقول . وفى صرف الأبناء عن القيام بما اعتادوا أن يزاولوه من الأعمال . وقد أوضح الحقيقة لهؤلاء ايضاحا مقنعا مطمئنا بل مشجعا على الاعتقاد بأن التعليم أجدى على أصحاب الأعمال وأكثر خيرا .

وإن الذى يسترعى الاعجاب فى ثنايا ماجاء فى التقرير عن التعليم الالزامى هو هذه الأصول التعليمية الصالحة التى شرحها معالى الوزير فى وضوح وقوة حجة . وهى كثيرة ولكن يجدر بنا أن ننوه بثلاثة منها يجب أن يعقد بتحقيقها الأمل وتتجه إلى تنفيذها الهمة وهى:

ا — اتخاذ المدارس الريفية وسيلة لنقل المحيط الريفى إلى مستوى أعلى . وهذه فكرة تثلج الصدور وتبعث اعجاب من ينشدون للريف المصرى للنهوض المحمود والاصلاح البعيد المدى .

والتقرير فى هذه الناحية يرى فى التعليم الالزامى وفى مدرسة الريف وسيلة لمحو الأمية ونشر الثقافة بل يتخذ منه عونا لما هو أبعد من هذا غاية وأعمق أثرا . ذلك هو أن تكون المدرسة الريفية مركزا ينبع منه الاصلاح القومى ونبراسا يهدى إلى أقوم وسائل الحياة .

ب — ادماج بعض المواد الثقافية والتهذيبية فى مادة اللغة العربية . وهو رأى قويم يرتكز على نظرية ربط المواد وجمعها حول محور واحد . وهذا من خير ما يجعل التعليم قوى الأثر مثمرا فى تقويم الفكر وتنمية المواهب .

جـ — ولا يسعنا ألا أن ننوه بفكرة ثالثة وهى العناية بالتعليم الدينى وبأن يكون عمليا أكثر منه نظريا . فقد درجت المدارس المختلفة على الاتجاه فى هذه المادة الى الحفظ والتلقين من غير اهتمام كبير بالناحية العملية التى تطبع فى الناشىء التمسك بشعائر الدين وآدابه وما تضمن من أخلاق فاضلة يظهر أثرها فى الحياة الاجتماعية .

٥ — وقد أوضح التقرير الخطة لجعل التعليم مستمرا بعد المدرسة فأشار إلى ما ينبغى أن يلحظ فى المدارس وهو أن تكون مركزا عاما للثقافة الشعبية فى دائرة المدرسة ووسيلة لتحقيق فكرة « مراكز الشباب » وكليات للشعب يتثقف فيها الكبار .

ولا بد أن يكون لهذا النظام أثره فى اتمام الثقافة ورفع مستوى الشعب من الوجوه المختلفة الحيوية والخلقية والاجتماعية .

٦ — ومن التوجيهات العملية النافعة التى أشار اليها التقرير هذه التوجيهات التى يجب أن تنال حظا عظيما من عناية المدرسين ونظار المدارس والمشرفين على النواحى العقلية والخلقية فيها وهى :

١ — شخصية المدرسة

٢ — سجل التلميذ

٣ ــ دراسة الميول الخاصة

فالاهتمام بهذه النواحى يخدم التعليم أعظم خدمة وينهض بالمجتمع نهوضا حسنا إذ يساعد على توجيه كل فرد إلى العمل الذى يوافق مواهبه واستعداده . وينبغى تحقيق ذلك فى جميع مراحل التعليم .

٧ ــ وقد عرض التقرير لمسائل أخرى مهمة كالامتحانات وإعداد المعلم والبعثات والصلة بين التعليم العام والتعليم الجامعى وغير ذلك مما يتصل بنظام التعليم وأصوله ويرتبط بخير الشعب وتقدمه وسعادته .

كل هذه الوسائل جديرة باهتمام رجال التعليم وبالمعاونة الصادقة فى تمحيصها واحتمال أعباء تنفيذها على خير الوجوه وأكملها .

ومما يحمد لمعالى الوزير أن اهتم فى تقريره بالمبادىء العامة التى توضح بجلاء سياسته التعليمية فى مصر وترسم لها نهجا واضحا، فطالما لوحظ على وزارة المعارف أنها تسير على غير سياسة موضوعة . فالمبادىء التى تضمنها تقرير معالى الوزير هى نهج قويم يبشر بأن الاصلاح سيسير ثابتا قويا دون أن تمسه الأهواء أو تميل به الرغبات التى لاتقوم على الأساس الصحيح .

وهناك بعض مسائل يبدو لنا فيها رأى ووجهة من النظر نشير اليها فيما يلى :

١ ــ أن فكرة ربط المعاهد الفنية بالتعليم العالى والجامعى والسماح للحاصلين على الشهادات الثانوية الفنية بالالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى يخشى أن يتسع نطاقها وتؤثر فى غاية المدارس الفنية ونظامها فتصبح معاهد للاعداد للتعليم العالى لا للدخول فى الميادين العملية للحياة من أيسر الطرق ويصبح شأن المدارس الفنية شأن مدارسنا الثانوية العادية التى لايقصد أولياء الأمور من إلحاق أبنائهم بها سوى أن يستعدوا لاتمام تعليمهم العالى وبعد ذلك يطلبون الوظائف . وعلى هذا لايؤتى هذا النوع من التعليم الذى تحتاج اليه البلاد الثمرة المرجوة .

٢ ــ تنشيط التعليم وترغيب الشبان فيه

أوضح التقرير الأسباب التى قللت من شأن هذا النوع من التعليم ودعت إلى انصراف الشباب عنه على شدة الحاجة اليه . وارجع ذلك إلى أن مدارس هذا التعليم

منقطعة الصلة بأى نوع من أنواع التعليم العالى

وهذا حقا من الأسباب التى تصرف الشبان عن هذا التعليم غير أنه مبنى كذلك على مادرج عليه الناس فى مصر من الاعتداد بالوظائف والتعلق بأهداب مايوصل اليها من شهادات ومعاهد علمية خاصة . ونحن مع موافقتنا على عقد الصلة بين التعليم الفنى والتعليم العالى نخشى أن يكون عملنا هذا تشجيعا جديدا لفكرة الوظائف وهى الفكرة التى نحاول أن نصرف عنها عقول الشباب . وإنا نرى أن فى الحياة وأعمالها المختلفة متسعا وأن خير مانوجه به الشبان الى هذا التعليم الفنى ، إلى جانب اتصاله بالتعليم العالى، هو الحياة العملية وما فيها من مؤسسات فنية عملية يراها الشبان ماثلة ويرون أثرها واضحا ويلمسون مظاهر الاحترام والتقدير لمن يعملون فيها . ويجدون من رجال العمل ومن المصالح الحكومية المتصلة بهذه النواحى العملية خير ارشاد .

وهذه مسألة اجتماعية تملك وزارة المعارف أن تقوم بنصيبها فى توجيه الجهود اليها ، كل هذا من خير العوامل فى حفز الهمم وتوجيهها الى المعاهد التى تعد اعدادا صحيحا لهذه الحياة العاملة الناشطة المنتجة .

وقد أشار التقرير إلى ضرورة اتصال هذه المدارس الفنية بالمصانع والمزارع والمتاجر وانشائها على مقربة منها . فليكن هذا الاقتراب شاملا . ولتكثر الحكومة والهيئات الاقتصادية والمالية من انشاء المؤسسات المختلفة فهى دعامة الحياة الاقتصادية وأكبر حافز يغرى الشبان بالحياة العملية . وبخوض ميادين الأعمال الانتاجية الوفيرة الخير

٣ — التعليم الدينى

مما يحمد لمعالى الوزير فى تقريره هذه العناية التى وجهها للتعليم الدينى والاهتمام بأن يكون عمليا مثمرا حين عرض للكلام على التعليم الشعبى فان للتعليم الدينى أثره العظيم فى هداية الشعب وارشاده وتوجيهه الى الخير وصرفه عن شرور كثيرة يشغل علاجها بال المصلحين .

ورجاؤنا أن تعم العناية بالدين فى جميع المدارس ولا سيما الثانوية وما فى مستواها ، حيث تتجاذب الشبان نوازع الشر وتساورهم الوساوس والشكوك فى العقيدة . وان تحقق ما يرمى إليه الدين من غايات سامية بأن تتخذ منه ومن شعائره وسيلة فعالة لإصلاح المجتمع .

٤ لم تظهر فى التقرير بجلاء علاقة التعليم الأولى والإلزامى بالتعليم الابتدائى وفى رأينا أن تكون المرحلة الأولى من مراحل التعليم واحدة لجميع أبناء الشعب حتى يتحقق بذلك معنى الديمقراطية التى قام على أساسها الإصلاح المقترح فى التقرير وأن تنظم الصلة بين هذه المرحلة والمرحلة الثانوية .

٥ — وهناك مسألتان بدتا لنا فى أثناء دراسة التقرير .

أولاهما — فيما يختص بدراسة ميول التلاميذ لتوجيههم إلى النوع الذى يلائم مواهبهم .

والثانية — هى إعداد المعلم الإعداد الذى يؤهله لتنفيذ هذا الإصلاح، وهما من الدعائم التى يقوم عليها الإصلاح المنشود .

وقد يعتور تنفيذهما كثير من الصعاب واعتقادنا أن معالى الوزير قد أعد العدة لتذليل الصعاب فى هذه النواحى .

وبعد ؛ فإنا نحمد لمعالى الوزير مجهوده الموفق وعنايته الصادقة بالتعليم وإصلاحه ونسجل له خالص الشكر ونسأل الله أن يديم توفيقه ويجزيه عن الاهتمام بثقافة الشعب والسعى فى انهاضه أحسن الجزاء .

وأملنا فى رجال التعليم أن يتخذوا من هذا التقرير قدوة وحافزاً وأن يبذلوا الهمة فى خدمة هذا الشعب ورفع مستواه والسمو بثقافته .

وأن يمهدوا له سبل الخير حتى تتم لمصر أسباب الحياة الناهضة ووسائل الأمن والرخاء .

رئيس جماعة دار العلوم

محمد نجيب هنائ